علاقة قاتلة

البنادق والموت في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

العنف المسلح مشكلة رئيسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الوقت الحاضر. ليس لأن بلدان هاتين المنطقتين تظهر معدلات جرائم قتل أعلى بكثير مما عليه الحال في أماكن أخرى من العالم فحسب، بل لأن نسب جرائم القتل بالسلاح الناري في العديد منها أعلى أيضاً بكثير من المعدل العالمي البالغ ٤٢ في المائة، حيث أن معدل استخدام الأسلحة النارية في جرائم القتل يناهز ٧٠ في المائة في أمريكا الوسطى، و٦١ في المائة في منطقة البحر الكاريبي، و٦٠ في المائة في أمريكا الجنوبية.

هذا الفصل يسلط الضوء على أنماط واتجاهات جرائم القتل وجرائم القتل بالأسلحة النارية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويُظهر بأن زيادة ارتفاع معدلات جرائم القتل يقترن، في كثير من الأحيان، بزيادة نسب جرائم القتل بالأسلحة النارية. شكل رقم 2.1 يمثل معدلات جرائم القتل الوطنية ونسبة جرائم القتل بالأسلحة النارية اعتماداً على بيانات العام ٢٠١٠ (أو بيانات آخر سنة متاحة) في ٢٣ بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فالبلدان ذات المعدلات العالية في جرائم القتل (تأتي في المقدمة) تتمتع بنسب عالية في جرائم القتل بالأسلحة النارية، على حين تُظهر البلدان ذات المعدلات المنخفضة في جرائم القتل انخفاضاً في نسب جرائم القتل بالأسلحة النارية. كما يبدو أن ثمة رابطاً بين المعدلات المتزايدة لجرائم القتل على مدى زمني معين وتصاعد نسبة جرائم القتل بالأسلحة النارية. وليس من الواضح ما إذا كانت جرائم القتل بالأسلحة النارية هي التي ترفع معدلات جرائم القتل عموما أو العكس بالعكس. أيا كانت طبيعة العلاقة السببية، مما لا شك فيه أن هنالك علاقة هامة بين الأثنين.

شكل رقم 2.1 **المعدلات الوطنية لجرائم القتل ونسبة جرائم القتل بالأسلحة النارية في ٢٣ بلدا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ٢٠١٠ أو في آخر سنة متاحة**

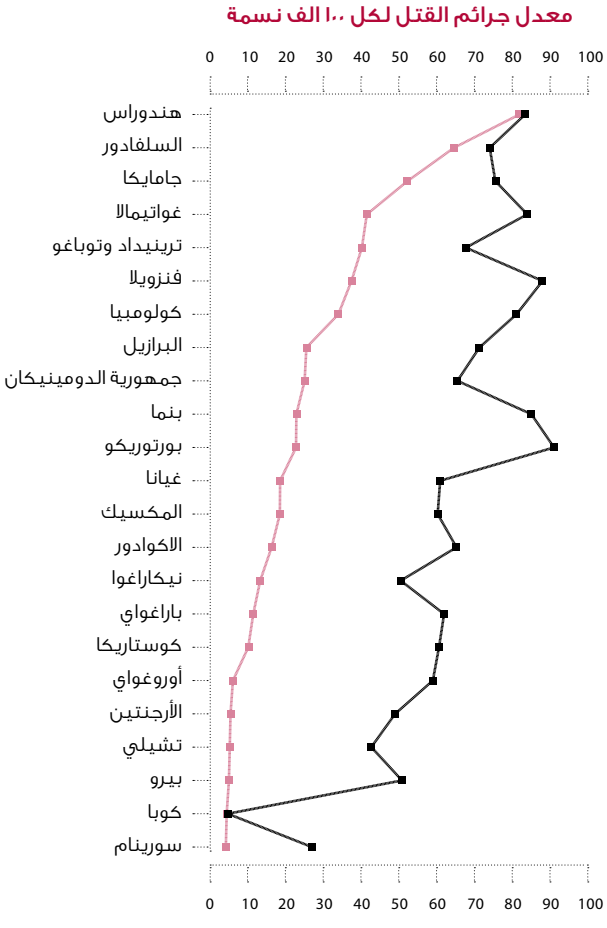

المصدر: قاعدة بيانات مسح الأسلحة الصغيرة

زيادة ارتفاع معدلات جرائم القتل يقترن، في كثير من الأحيان، بزيادة نسب جرائم القتل بالأسلحة النارية

إضافة إلى ارتفاع معدلات جرائم القتل والنسب المرتفعة لجرائم القتل بسلاح ناري في عدد من البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبعكس الاتجاهات العالمية، يبدي عدد من بلدان المنطقة تدهوراً في الأوضاع الأمنية، إذ تكشف البيانات المتاحة بأن معدلات جرائم القتل تدنت بين الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ في ١٠١ دولة من ذوات المعدل المنخفض وفي ١٧ دولة من ذوات المعدلات المتوسطة. وفي هذه الأثناء، زادت معدلات جرائم القتل بشكل رئيسي في البلدان التي تعاني بالفعل من مستويات عالية، بما في ذلك بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. شكل رقم ٤،١ يمثل التغيرات التي طرأت على معدلات جرائم القتل وطنياً بين الأعوام ١٩٩٥ و٢٠١٠ حسب المناطق الفرعية (أو في أول أو آخر سنة من الفترة الزمنية المحددة التي صدرت عنها بيانات). ويظهر الشكل أن عدداً أكبر من بلدان المنطقة شهدت، بالمتوسط، زيادة في جرائم القتل وليس انخفاضاً. البلد الذي أصابه التغير الأعظم في معدلات جرائم القتل بين الأعوام ١٩٩٥ و٢٠١٠ هو هندوراس، إذ ارتفع معدل جرائم القتل فيها بين العام ١٩٩٩ (أول سنة تتوفر فيها البيانات) والعام ٢٠١٠، من ٤٢,٠ إلى ٨١,٩ لكل ١٠٠ ألف نسمة.

شهدت هندوراس اعظم زيادة في جرائم القتل: من ٤٢,٠ لكل ١٠٠ ألف نسمة في العام ١٩٩٩ إلى ٨١,٩ لكل ١٠٠ ألف نسمة في العام ٢٠١٠

السلفادور وغواتيمالا وهندوراس وجامايكا وفنزويلا تُظهر جميعاً معدلات جرائم قتل أكثر من ٣٠ لكل ١٠٠ ألف، وهي

شكل رقم 4.1 **التغييرات في المعدلات الوطنية لجرائم القتل في ٢٤ بلدا من بلدان أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية، ١٩٩٥ – ٢٠١٠**

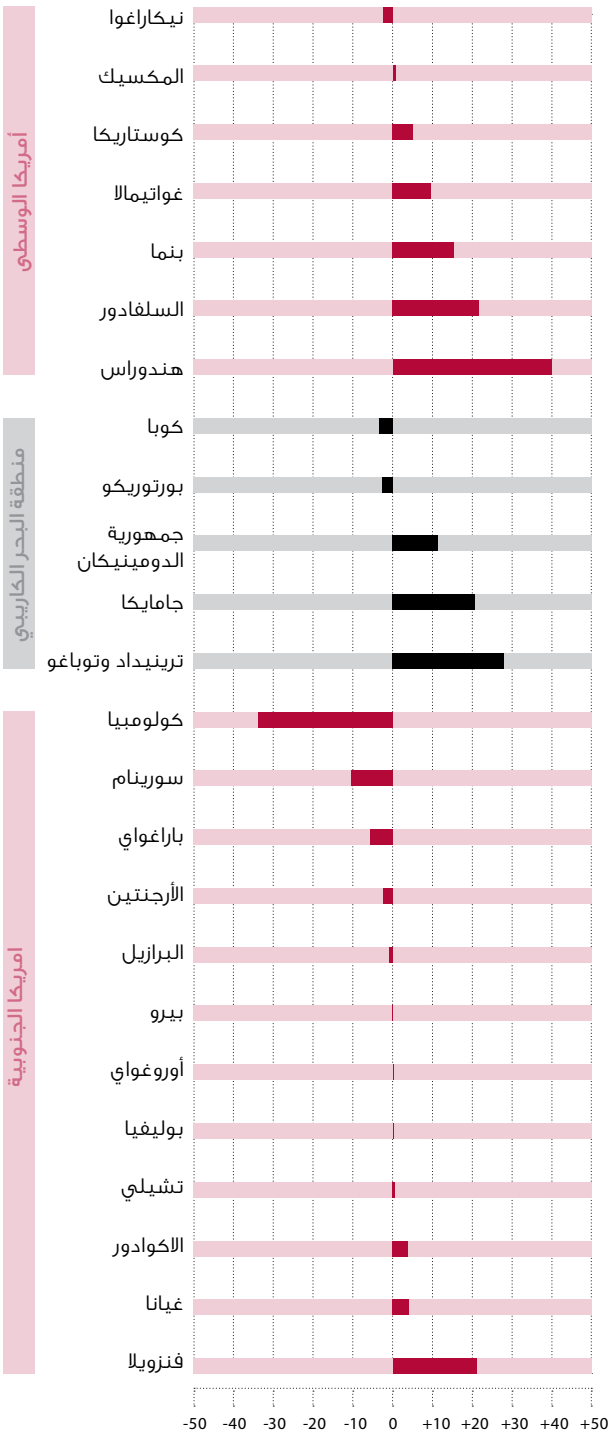

المصدر: قاعدة بيانات مسح الأسلحة الصغيرة

معدلات شرعت في الارتفاع منذ العام ١٩٩٥، ونسب جرائم القتل بالأسلحة النارية أعلى من ٧٠ في المائة. مقابل ذلك تُظهر الأرجنتين وشيلي وكوبا وبيرو وسورينام وأوروغواي جميعاً معدلات جرائم قتل أقل من ١٠ لكل ١٠٠ ألف، وهي معدلات تنخفض أو مستقرة منذ العام ١٩٩٥، ونسب جرائم القتل بالأسلحة النارية أقل من ٦٠ في المائة.

هذا الفصل يلقي الضوء على بعض العوامل التي قد تفسر سبب العلاقة بين ارتفاع معدلات جرائم القتل وارتفاع نسبة جرائم القتل بالأسلحة النارية والتي تظهر واضحة على الخصوص في بلدان معينة – مثل السلفادور وغواتيمالا وهندوراس وجامايكا وفنزويلا. لقد أبان البحث بأن مدى امتلاك الجناة للأسلحة النارية واستخدامهم لها يختلف وفقا للتوافر العام للبنادق غير المشروعة والعقبات التي تعترض شراءها، وهذا أمر يتأثر بوجود أسواق سوداء أو سهولة تهريب سلاح ناري. ومن العوامل المحتملة الأخرى التي ناقشها الفصل توافر الأسلحة النارية وانتشار عصابات الشباب وتجارة المخدرات وضعف الأنظمة الأمنية.

كما يكشف هذا الفصل عن أن الطبنجات والمسدسات في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي الأسلحة الأكثر استخداماً في الجرائم. فعلى سبيل المثال أظهرت دراسة عن جامايكا في العام ٢٠٠٩ أن ٥٠,٦ في المائة من ٥٦٩ قطعة من الأسلحة النارية المضبوطة بعد حادث إجرامي كانت من الطبنجات و٢١,٨ في المائة منها كانت من المسدسات. ومع ذلك يتعين معاملة البيانات المتصلة بضبط الأسلحة بحذر. فالجماعات الإجرامية قد تكون على احتراس إزاء الأسلحة ذات الثمن الباهظ، الأمر الذي قد يفسر جزئياً سبب ضبط الشرطة أسلحة رشاشة أو بنادق هجومية قليلة نسبياً. وبالفعل، تكشف الدراسات أن استخدام منظمات الاتجار بالمخدرات لبنادق هجومية ومدافع رشاشة في ازدياد، إذ يشير تقرير صدر مؤخرا، على سبيل المثال، إلى أنه بينما تستخدم منظمات الاتجار بالمخدرات في المكسيك بشكل أساس مسدسات بعيار ٣٨,٠ ملم حيناً من الوقت، فأنها بدأت تفضل الأسلحة النارية الأكثر قوة، مثل كولت AR-15 (بندقية هجومية عيار٢٢٣,٠) أو اسلحة على نمط AK-47 (بندقية هجومية بعيار٧,٦٢).

اضافة إلى ذلك، إن تحويل وجهة الأسلحة النارية من المؤسسات الأمنية، كما يفاد، أمر ليس غير مألوف. فقد وجدت دراسة عن فائض الأسلحة العسكرية والذخائر في أمريكا الجنوبية أن ضعف حماية مخزونات السلاح في البرازيل والفساد يؤديان إلى تحويل واسع النطاق لوجهة الأسلحة النارية من أجهزة إنفاذ القانون إلى أيدي المجرمين.

كما لا يعرف إلا القليل، رغم وجود أدلة، عن الوضع القانوني للأسلحة النارية المستخدمة في أعمال العنف المسلح في المنطقة. والمطلوب مزيد من البحوث التي تتناول عوامل الخطر الكامنة وراء العنف المسلح ودراسات عن حصول الجناة على البنادق وعن الوضع القانوني.